بأقصى طاقة لها، لانتاج اكبر كميات وأفضل نوعيات من السلع والبضائع. وهناك العديد من الامثلة على نحو ما تمّ في شركة «الكولا» في رام الله، وشركة السجائر في القدس، والالبان في أريحا، وغيرها من المؤسسات الصناعية والحرفية في الضفة والقطاع[١٦].

وعموماً، فان استنهاض الاقتصاد الفلسطيني بشقيه، الزراعي والصناعي، كان موضوعاً متعدد الهدف. ومن أهمّ هذه الاهداف:

١ ـ تأمين الاحتياجات الاستهلاكية، وبخاصة الغذائية، لفلسطينيي الضفة والقطاع، لا سيما الذين كانت تتمّ محاصرة أماكن سكنهم، من مدن وقرى ومخيمات.

٢ ـ تأمين فرص عمل للمضربين عن العمل، أو الذين يمتنعون عن الذهاب الى سوق العمل الاسرائيلي.

٣ ـ تأمين سلع بديلة من السلع الاسرائيلية المطروحة في الاسواق في الضفة والقطاع، وذلك في اطار المقاطعة الاقتصادية التي أعلنها الفلسطينيون؛ ثمّ جاءت نداءات القيادة الوطنية الموحّدة فأكدتها وطالبت بالاستمرار فيها. وقد أدى ذلك الى انخفاض حجم المبيعات الاسرائيلية في أسواق الضفة والقطاع.

٤ ـ ان أهمّ هذه الاهداف يتمثل في ايجاد بنية اقتصادية تكون في مواجهة بنية الاقتصاد الاستيطاني اليهودي الذي حاول الاحتلال تكريسه في السنوات العشرين الماضية.

٥ ـ تنشيط العمل الجماهيري في مختلف الاتجاهات والميادين، وذلك من خلال اندماج النقابات والاتحادات النقابية الاقليمية للعمال في الانتفاضة. وتضمّ النقابات، لا سيما في الضفة، آلاف النشطاء من العمال الذين اندفعوا بحماس الى الانخراط في الانتفاضة، دافعين نقاباتهم في ذات الاتجاه.

٦ ـ كان من اثر المساهمة العمالية والنقابية في النشاط الاجتماعي، في ظل الانتفاضة، تبلور تكافل واسع وعلني بين الفلسطينيين. وأحد تجليات هذا التكافل ظهر في مبادرة العمال بالقيام باصلاح أبواب المحال التجارية التي حطّمها الجنود الاسرائيليون، في محاولتهم كسر اضرابات الاسواق التجارية في مدن الضفة[١٧].

٧ ـ والنشاطات العمالية ذات الطابع الاجتماعي ـ المرفقي تظهر في مساهمتهم في مجال الخدمات، وفي الخدمات الصحية والطبية. على سبيل المثال، ان العاملين من اطباء وممرضين وممرضات وكادرات فنية أخرى نشطوا، جميعاً، لمواجهة الاوضاع الطارئة والناجمة عن اتساع وتصاعد حملة القمع والارهاب الدموية الاسرائيلية، واستطاعوا، على الرغم من الامكانات المتواضعة لجهاز الخدمات الطبية، ان يقدموا خدمات جلّى الى المرضى والمصابين والجرحى في انحاء الضفة والقطاع، فوحدهم جرحى الانتفاضة، في العام الاول، زاد عددهم على ثلاثين ألف جريح، حسب المصادر الفلسطينية[١٨]. وبشكل عام، استطاع جهاز الخدمات الطبية الصمود في وجه حملات الارهاب الاسرائيلية المتتالية، مجسّداً نموذجاً لارتباط كادراته وعمّاله بالشعب وقضيته[١٩].

وفي قطاع النقل، قام العمال بمبادرات هامة، فقاطعوا العمل في أيام الاضراب العام، وفي الاضرابات الجزئية، وأدّى ذلك الى توقف قوة العمل عن الذهاب الى السوق الاسرائيلي، وجاء ذلك تلبية لنداءات القيادة الوطنية الموحّدة[٢٠].